S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/710
30 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان صادر عن حكومة جمهورية أوغندا ردا على الادعاءات الكاذبة الصادرة عن السودان ضد أوغندا خلال الجلسة ٣٦٩٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) البروفيسور سيماكولا كيوانوكا
السفير
الممثل الدائم

030996 030996 96-22619

مرفق

بيان مؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ صادر عن حكومة جمهورية أوغندا ردا على الادعاءات الصادرة عن السودان ضد أوغندا خلال المناقشة التي أجراهـــا مجلس الأمن في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بشأن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٠٥٤ (١٩٩٦) (S/1996/541 و Add.1 و 2 و 3)

إن الإعلان العام الصادر عن ممثل السودان لكراهية بلده لأوغندا ربما كان بمثابة صدمة للكثيرين، ولكنه بالنسبة لنا يمثل تأكيدا لما يساورنا منذ أمد طويل من شكوك بأن ذلك يمكن بالفعل أن يكون أحد الأسباب وراء سياسة زعزعة الاستقرار المعروفة جيدا التي يتبعها ذلك النظام ضد بلدنا.

إلا أنهم بعد أن أصدروا ذلك الإعلان الذي يتسم بالصدق، وإن كان ينم عن الشر، حاولوا تبرير مخططاتهم الشريرة ضد بلدنا عن طريق إلقاء اللوم على أوغندا فيما يتعلق بمشكلة داخلية أساسا.

ويدعي السودان، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) إن أوغندا ما برحت منذ ١٩٨٤ تقدم دعما ماليا ومعنويا الى المتمردين في السودان؛

(ب) إن أوغندا عمدت الى تخريب الجهود الرامية الى تطبيع العلاقات بين البلدين، بما في ذلك قيام قواتنا بانتهاك السلامة الإقليمية للسودان؛

(ج) إنه لا يدعم أو يؤوي من يطلق عليهم متمردو "الحركة الأصولية المسيحية الأوغندية"، لأن هؤلاء متمركزون في المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الشعبي السوداني، إلخ.

والادعـــاءات والإنكارات السالفة الذكر ليست فحسب كاذبة بصورة فاضحة بل إنها أيضا مضللة ولا تستهدف سوى خداع العالم بأسره للاعتقاد بأن السودان هو ضحية لأعمال الإرهاب والعدوان وليس المقترف الرئيسي لها كما هي الحقيقة.

بيد أننا نأمل في أن يكون مجلس الأمن، من خلال تعاملاته مع السودان بشأن قضية محاولة الاعتداء على حياة رئيس مصر، مدركا الآن للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه ذلك النظام لتجنب تحمل المسؤولية عن أعماله حتى في مواجهة أدلة دامغة. وإننا نود أن ندعو المجلس والمجتمع الدولي عامة الى الانضمام إلينا في رفض ادعاءات واحتجاجات السودان بأنه برئ بما تستحقه من ازدراء.

ومما يذكر أن أوغندا قدمت الى المجلس في عدة مناسبات أدلة دامغة ووثقت حوادث وفظائع عديدة ارتكبها النظام السوداني والعناصر التي يرعاها ضد شعب أوغندا.

أما السلطات السودانية، فلم تقدم على الإطلاق من جانبها أي دليل لإثبات ادعاءاتها الطائشة ضد بلدنا.

أما ما هو اكثر مدعاة للقلق، فهو أن النظام السوداني في الوقت الذي يتظاهر فيه بأنه يدعو الى السلم والمصالحة، تدل الحقائق على أرض الواقع على أنه قد صعد دون استفزاز أنشطته التي تستهدف زعزعة استقرار أوغندا، وهي الأنشطة التي بدأت منذ عام ١٩٨٦ كما هو موضح أدناه.

مشاكلنا مع حكومات السودان المتعاقبة

تولت حكومة حركة المقاومة الوطنية السلطة في كمبالا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبحلول آذار/مارس، كان جيش المقاومة الوطني قد بسط سيطرته على جميع الحدود، بما في ذلك كامل الحدود المشتركة مع السودان. وفر الى السودان عدد يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ من جنود جيش التحرير الوطني الأوغندي السابق ومعهم ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٣ قطعة من مختلف الأسلحة والمركبات وطائرات الهليكوبتر. وبحلول ذلك الوقت، كانت القوات المسلحة السودانية تسيطر على كل بوصة على جانبها من الحدود؛ ولم يكن هناك أي وجود لجيش التحرير الشعبي السوداني، على الأقل في المناطق التي تقع على الحدود مع أوغندا. ووفقا لذلك بالتالي، سيطر الجيش السوداني على جميع الأسلحة التي كانت في حوزة الجنود المهزومين الذين فروا الى السودان. وفي البداية، أبقيت المدافع في برجوك في وحدة تابعة للقوات المسلحة السودانية، كانت وقتئذ تحت قيادة المقدم تشارلز أوغينو. وبعد ذلك، عانت أوغندا من المشاكل التالية مع جيرانها السودانيين.

بداية الأعمال العدائية من جانب السودان ضد أوغندا

بحلول نيسان/أبريل ١٩٨٦، بدأت أوغندا في الاتصال بحكومة السودان من أجل إعادة الأسلحة والمركبات وطائرات الهليكوبتر التي أخذها جنود جيش التحرير الوطني الأوغندي الفارين إلى السودان. وبعد قدر كبير من المقاومة والممانعة من جانب حكومة السودان، أعيدت فقط طائرات الهليكوبتر في حوالي أيار/مايو ١٩٨٦. ولم تعد على الإطلاق الأسلحة والمركبات حتى الآن.

وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦، أعادت حكومة السودان إلى جيش التحرير الوطني الأوغندي المهزوم جميع الأسلحة التي كانت قد أخذت منه. وتمت تعبئة العناصر المهزومة لجيش التحرير الوطني الأوغندي من برجوك وتوريت ولوبوني وأوبو وأتيبي، وهي المناطق التي كانت قد انتشرت فيها وسلحت من جانب القوات المسلحة السودانية. وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦، شنّت قوة مشتركة من القوات المسلحة السودانية والمنشقين الأوغنديين، قادمة من نيمولي (السودان)، هجوما على الكتيبة ٢٨ التابعة لجيش المقاومة الوطني في بيبيا.

وبالرغم من أن معظم قوات المنشقين قد هزمت على الفور على أيدي جيش المقاومة الوطني، الذي أعيدت تسميته الآن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، فقد تسلل فلولها إلى القرى الواقعة في المناطق الريفية في شمالي أوغندا، مما أشعل حركة التمرد التي أحدثت منذئذ دمارا بين المدنيين وخربت الاقتصاد في المنطقة. ويوجد تحت أيدينا الملازم مارك اوكيللو أوريما وآخرين ممن اشتركوا في الهجوم على الكتيبة ٢٨ في بيبيا والذين يمكنهم أن يسردوا كيف قام السودان بتسليحهم (المنشقين) بغرض زعزعة استقرار أوغندا.

ميلاد حركة التمرد في شمالي أوغندا وسياسة السودان الدؤوبة لزعزعة الاستقرار

قامت السلطات السودانية بعد أن عبأت قوات جيش التحرير الوطني الأوغندي السابق وأعادت تنظيمه وتسليحه بإعادة تسميته جيش/حركة الدفاع الشعبي الأوغندي. وبعد هجوم بيبيا، بدأ جيش/حركة الدفاع الشعبي الأوغندي شن هجوم على وحدات جيش المقاومة الوطني في شمالي أوغندا. كما هاجم المراكز التجارية، ونصب كمائن على الطرق الرئيسية باستخدام السودان كقاعدته الخلفية. وفي يوم السبت، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨، استسلم جيش/حركة الدفاع الشعبي الأوغندي للحكومة بعد توقيع اتفاق سلام بين المتمردين وحكومة حركة المقاومة الوطنية. ولدينا أشخاص يمكنهم أن يشهدوا بأنه في الوقت الذي شن فيه جيش/حركة الدفاع الشعبي الأوغندي حملته بحرب العصابات في شمالي أوغندا، كان يحتفظ بقواعده الخلفية في السودان.

وفي وقت لاحق، تجمعت بعض فلول جيش/حركة الدفاع الشعبي الأوغندي وانضمت إلى قوات جوزيف كوني الذي ما برح يغير الاسم إلى قوات حركة الروح القدس ومؤخرا إلى جيش المقاومة الربانية. وأثناء قيامها بحملة حرب العصابات في شمالي أوغندا، واصلت قوات حركة الروح القدس التابعة لجوزيف كوني لجوئها إلى أويني - كيبول وبرجوك في السودان، للحصول على الإمدادات، أي الأسلحة والذخائر. وبلغ هذا النشاط ذروته في ١٩٩٣/١٩٩٤ عندما كان جيش المقاومة الرباني يواجه هزيمة كاملة على أيدي جيش المقاومة الوطني (قوات الدفاع الشعبي الأوغندية). وعندئذ فر جيش المقاومة الرباني إلى السودان وأنشأ قواعد في بالوتاكا، وأويني - كيبول، وبرجوك، وتقاطع لوبوني/برجوك حيث احتلوا نفس المواقع الدفاعية مع القوات المسلحة السودانية لغاية ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ عندما دحرهم، هم ومؤيديهم من القوات المسلحة السودانية، جيش التحرير الشعبي السوداني.

ومن القواعد السالفة الذكر، انطلقت قوات جيش المقاومة الرباني في مناسبات عدة وعبرت إلى شمالي أوغندا لانزال الدمار بالسكان المحليين. والأحداث التالية التي وقعت مؤخرا تشهد بهذه الحقيقة:

(أ) في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قامت قوة قوامها يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ من المتمردين التابعين لجيش المقاومة الرباني سبق أن عبرت الحدود من قاعدتها في برجوك، وهي كاملة التسليح بمدافع الهاون والبنادق الهجومية والألغام البرية، الخ، بشن هجوم على مركز لوكونغ التجاري - مقاطعة كيتغوم. وفي

ذلك الهجوم، قتل ١٩ من المدنيين، واختطف أكثر من ٣٠ شخصا، وأحرق تماما كثير من المساكن والمركز التجاري بأسره. كما قاموا بنهب مستوصف لوكونغ.

(ب) في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قامت قوة تقدر بعدد يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ من المتمردين التابعين لجيش المقاومة الرباني سبق أن عبرت الحدود من قاعدتها في برجوك (السودان) بشن هجوم على مركز اتياك التجاري. ونتيجة لذلك، قتل ما يزيد على ٢٥٠ من المدنيين في ذلك الهجوم بما في ذلك ٤٥ من الطلاب و ٣ من المعلمين في كلية اتياك التقنية، وأحرق المتمردون تماما أكثر من ٢٠٠ مسكن و ١٠ حوانيت. وقد دعت الحكومة الأوغندية الدبلوماسيين المعتمدين لدى أوغندا لمشاهدة مسرح مذابح اتياك وذهبوا جميعا وشاهدوه بالفعل.

(ج) في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، قامت قوة من المتمردين تقدر بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ من المتمردين التابعين لجيش المقاومة الرباني سبق أن عبرت الحدود إلى أوغندا من قاعدتها في أويني - كيبول، بشن هجوم على مركز باديبي التجاري في مقاطعة كيتغوم. وكنتيجة لذلك قتل ٣ من المدنيين، واختطف ١٠ من المدنيين، وأحرق تماما أكثر من ١٥٠ مسكنا/مخزنا للحبوب وتم نهب/احراق المركز التجاري بأسره. كما قاموا بنهب الأدوية من مستشفى باديبي التبشيري. ومن الجدير بالذكر أنه في جميع المناسبات، كان جيش المقاومة الرباني يتقهقر بعد انتهاء الهجمات السالفة الذكر إلى قواعده الخلفية في السودان.

(د) وهناك أدلة حصل عليها ممن هربوا من جيش المقاومة الرباني عندما تم الاستيلاء على قواعدهم في أويني - كيبول، وبالوتاكا، وبرجوك، يمكنهم أن يصفوا بإسهاب نوع المساعدة التي يحصل عليها جيش المقاومة الرباني من الحكومة السودانية. وهناك أيضا من أسرهم جيش التحرير الشعبي السوداني أثناء عملية دحر جيش المقاومة الرباني/القوات المسلحة السودانية من القواعد السالف ذكرها بالفعل والذين يمكنهم إعطاء شهادة بشأن مخططات السودان لزعزعة استقرار أوغندا.

(هـ) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ سلم جيش التحرير الشعبي السوداني عند قرية تن - تن التي تقع إلى جنوب لوبوني في جنوب السودان ١٢٨ من المقاتلين التابعين لكوني والذين كانوا قد أسروا في المعركة التي وقعت في كيت ١ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، سلم جيش التحرير الشعبي السوداني إلى السلطات المحلية الأوغندية في نغومورومو، مقاطعة كيتغوم ١٦ آخرين من المقاتلين التابعين لجيش المقاومة الرباني والذين أسروا في كيت ١ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وحدث هذا في وجود صحفيين محليين ودوليين.

القواعد الحالية لجيش المقاومة الرباني في جنوبي السودان

بعد ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ انتقل كل من جيش المقاومة الرباني/القوات المسلحة السودانية إلى أرو على طريق نيمولي - جوبا، على بعد حوالي ٧٩ ميلا من الحدود الأوغندية. وفي أرو أنشأ جيش التحرير الرباني مقرا له وقاعدة للتدريب حيث يقيم في الوقت الراهن كبار قادته مثل: جورج كوماكتش

أومونا المعروف باسم "البريجادير"، وجوزيف كوني المعروف باسم "الميجور جنرال" وغيرهم. وهناك أيضا بعض المفرزات التابعة لجيش التحرير الرباني في كيت ١ وكاربيتو في نفس الخطوط الدفاعية مع القوات المسلحة السودانية.

ومن هذا المقر/القاعدة في أرو، في السودان تقوم حكومة السودان بتنظيم وتدريب وتزويد جيش التحرير الرباني بجميع أنواع الأسلحة من قبيل المدافع الرشاشة ومدافع الهاون، وصواريخ سام ٧، والبنادق الهجومية، والألغام المضادة للدبابات، والألغام المضادة للأفراد، والزي الرسمي، ومعدات الاتصالات، ثم ترسلهم عبر القفار الشاسعة في جنوب السودان إلى داخل أوغندا لارتكاب أعمال وحشية ضد المدنيين الأبرياء في شمال أوغندا. وتتراوح الأعمال الوحشية التي يرتكبها جيش التحرير الرباني من بث الألغام المضادة للدبابات، والألغام المضادة للأفراد، واختطاف تلاميذ المدارس، والمدنيين الأبرياء، وقطع الشفاه والفم للأشخاص، وإحراق المساكن، والهياكل الأساسية الاجتماعية مثل المراكز التجارية، والاغتصاب، وغير ذلك.

بدء التمرد في شمال غربي أوغندا

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه بينما كان السودان يقوم بتنظيم وتسليح جيش التحرير الرباني في الضفة الشرقية، عمل السودان أيضا في الضفة الغربية على إعادة تنظيم عناصر من قوات الطاغية السابق عيدي أمين تحت قيادة الكولونيل جمعة أوريس، واللفتنانت كيرلنل عبد اللطيف قيوا، واللفتنانت كيرلنل آتوكون، واللفتنانت كيرلنل باموزي، والميجور درازو وغيرهم. وقد تم تنظيمهم وتسليحهم تحت قيادة جبهة ضفة النيل الغربية.

وكان هؤلاء الجنود السابقون من قوات عيدي أمين يوجدون في أماكن عديدة في جنوب السودان هي غرب رجب، التي تبعد أميال إلى الجنوب من جوبا، قبل أن يجري تنظيمهم ثم نقلهم فيما بعد عبر ييي إلى موروبو حيث أنشأت جبهة ضفة النيل الغربية مقر قيادتها/قاعدتها. ومن موروبو، بدأت الجبهة في تجنيد واجتذاب بعض مجنديها في شمال غربي أوغندا. واستخدمت القوات المسلحة السودانية أول الأمر أفراد الجبهة بعد اتمام تدريبهم في موروبو، على سبيل التعزيز لها في محاولتها إعادة الاستيلاء على ثكنات بازي وكايا من جيش التحرير الشعبي السوداني في آب/أغسطس ١٩٩٥.

القواعد الحالية لجبهة ضفة النيل الغربية في جنوب السودان - الضفة الغربية

للجبهة في الوقت الراهن، فضلا عن قيادتها في موروبو، قواعد في الأماكن التالية وكلها في السودان: كايا، دوبولابي بوكي، كيمبا، آرابا - ميجو وتنطلق قوات الجبهة من هذه القواعد وتساندها القوات المسلحة السودانية، المتمركزة في كايا، لتشن هجمات داخل أوغندا في شمال غربي أوغندا.

ونتيجة للهجمات المستمرة التي تشنها الجبهة على السكان المدنيين في تلك المناطق على الحدود الأوغندية - السودانية، ولا سيما فيما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٩٦، جرى تشريد السكان المحليين

في أبرشيتي أورابا ولودارا في كوبوكو، ودمرت ممتلكاتهم ونهب متمردو الجبهة بعض تلك الممتلكات. وتعين على السكان المشردين من كوبوكو/أرنجا، السعي إلى اللجوء إلى مناطق أخرى أكثر أمنا. وتسلح القوات المسلحة السودانية تسليحا تاما قوات الجبهة بالمدافع الهاون، والمدافع الرشاشة من جميع الأنواع، والبنادق الهجومية، ومعدات الاتصال، والأزياء الرسمية مثل جيش المقاومة الرباني.

وقد تمكنت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من التصدي لتلك الأنشطة وفي غضون ذلك، تمكنت تلك القوات من أخذ أسرى حرب يمكنهم تقديم الدليل على ممارسات السودان المتواصلة للعدوان وزعزعة الاستقرار. واستسلم أيضا عدد من المتمردين التابعين لجبهة ضفة النيل الغربية، لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية والسلطات المحلية في منطقة غربي النيل ويمكنهم أن يشهدوا بالحقيقة المتمثلة في أن السودان كان يقوم بتسليحهم وتدريبهم. ففي ٢٥ تموز/يوليه مثلا، استسلم الميجور سعيدي عيلي التابع لجبهة ضفة النيل الغربية، لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية ومعه ثلاثة ضباط برتبة كابتن، وأربعة برتبة لفتانت وأحد عشر من رتب أخرى وكانت معهم المعدات التالية: ٦ مدافع نصف آلية، ٢٣ خزنة ذخيرة مليئة بذخيرة المدافع نصف الآلية، دانة مدفع RPG وماسورة مدفع رشاش متوسط.

ووفقا للاتفاقيات الدولية السارية على مدى عهود، يلزم إبعاد اللاجئين من بلد مجاور من الحدود مع بلدهم. والمفروض أن يقيموا على بعد ٥٠ كيلومترا من الحدود المشتركة بين بلدهم الأصلي وبلد اللجوء. وقد نبهت أوغندا السلطات السودانية إلى هذا الأمر مرات كثيرة. وكان هذا الموضوع محلا لقرارات عديدة مشتركة لم تنفذ بالمرة، وهو لا يزال يشكل العامل الأساسي لزعزعة استقرارنا من جانب السودان.

<u>قيام السودان بالقصف الجوي للأراضي الأوغندية وانتهاك مجالها الجوي</u>

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، دأب السودان منذ عام ١٩٨٩ على شن أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان على أوغندا، حيث انتهكت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو السوداني، المجال الجوي لأوغندا مرات عديدة كما قصفت أراضي أوغندا في مرات أخرى. ومنذ عام ١٩٨٩، انتهكت الطائرات المقاتلة الحربية التابعة للقوات المسلحة السودانية المجال الجوي لأوغندا ما لا يقل عن مائة وخمسين مرة. وفي هذه الانتهاكات أسقطت ما لا يقل عن ١٠٠ قنبلة على أراضي أوغندا مما سبب الكثير من حالات الدمار وفقدان الأرواح.

فمثلا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وحتى اليوم، انتهكت الطائرات السودانية من طراز أنتنوف مجالنا الجوي ما لا يقل عن ٢٠ مرة. وفي جميع تلك الحالات أسقطت ما لا يقل عن ٢٥ قنبلة على أراضي أوغندا. وتكفي بضعة أمثلة قليلة لتأكيد هذا النوع من الاستفزاز/العدوان:

- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أسقطت قاذفة قنابل سودانية من طراز انتنوف قنبلتين على مويو. فسقطت واحدة قرب دار مويو للضيافة وأخرى في مكان يبعد ٢٠٠ مترا عن مستشفى مويو. وقد قتل ثلاثة مدنيون وجرح ثمانية.

- في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ قصفت طائرة انتنوف سودانية أخرى مدينة مويو بالقنابل، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٥ شخصا آخرين بجراح.

- في الساعة ١١/٠٠ من يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قصفت طائرتان حربيتان سودانيتان من طراز انتنوف، مدرسة أوجابي الابتدائية على بعد حوالي ١٤ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من كوبوكو، أبريشية تارا في مقاطعة مراتشا، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من بينهم طالب، وجرح ستة آخرين.

- في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ أقلعت من السودان طائرتان تابعتان للسلاح الجوي السوداني من طراز انتنوف وكانتا تحلقان على ارتفاع شاهق وأغارتا على مدينة مويو فأسقطتا أربع قنابل على بعد ٥ أمتار تقريبا من سجن مويو الحكومي. ولم تحدث إصابات.

- وفي الساعة ١٠/٠٠ من يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قصفت الطائرت السودانية من طراز أنتنوف نغومورمو وبالقرب من خط دفاع الكتيبة ٦٧ من قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وقد أسقطت قنبلة تزن ٢٥٠ كيلوجراما فحفرت حفرة عمقها ٤ أمتار وعرضها ٧ أمتار.

- وفي ٥ آذار/مارس ١٩٩٥، قصفت طائرة سودانية من طراز أنتنوف أراضي أوغندا في قطـــاع اللـــواء ٤٠٩ غرب النيل، في مناطق أبريشية أورابا. ولا تزال بعض القنابل التي لم تنفجر في قطاع الكتيبة ٥٥ موجودة ويمكن عرضها كدليل إثبات.

- وانتهكت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية من طراز انتينوف المجال الجوي لأوغندا فـــي قطاع اللواء ٥٠٣ - كيتغوم في مناطق كانت تقع حينئذ تحت إشراف الكتيبتين ٦٧ و ٦٩، ثم أسقطت ١٠ قنابل بالقرب من خط دفاع جيش المقاومة الوطنية.

- ومن المهم التأكيد على أن أعمال القصف هذه (الانتهاكات الجوية) وغيرها مما لم يُسجل، والتي قامت بها ضد طائرات القوات المسلحة السودانية، على أراضي أوغندا نجم عنها حفر عميقة. ولا تزال تلك الحفر موجودة حتى اليوم في مناطق كيتغوم، مويو، وأوروا، في شمال أوغندا. وقد دعت حكومة أوغندا الدبلوماسيين والسفراء المعتمدين لدى أوغندا مرات كثيرة للذهاب الى هنالك كي يقفوا بأنفسهم على الأعمال الاستفزازية وأعمال العدوان التي يقوم بها السودان، بقصف أراضينا بتلك الطريقة.

- وحتى لكأن هذه الانتهاكات الجوية وقصف الأراضي لأوغندا ليست بالاستفزاز الكافي فقد دأب السودان منذ عام ١٩٨٧ على محاولة استفزاز أوغندا للدخول في حرب شاملة وذلك بارسال مفرزات من قوات السودان الى أراضي أوغندا انتهاكا للحدود الدولية.

والأمثلة التالية توضح سياسة العدوان والاستفزاز المستمرة التي يتبعها السودان؛

- في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٧، عبر حوالي خمسمائة من الجنود السودانيين يساندهم منشقون أوغنديون مقيمون في السودان الحدود الى داخل أوغندا وأغاروا على منزل السيد أمين أونزي، وأحرقوا مخازن القمح وأخذوا معهم عشرة زكائب من السمسم بعد أن أطلقوا النار على اثنين من المدنيين فأردوهما قتيلين.

- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، عبرت القوات المسلحة السودانية ومعها منشقون أوغنديون مقيمون في كايا، الحدود الى داخل أوغندا وقاموا بمهاجمة مفرزة تابعة لجيش المقاومة الوطنية (قوات الدفاع الشعبي الأوغندية) في أورابا مما أسفر عن قتل ١٢ جنديا.

- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ شقت قافلة قوامها لواء تحت قيادة البريجادير ايزايا بول، تابعة للقوات المسلحة السودانية، طريقها الى داخل أوغندا عبر أورابا - كيلي - ليما مديغو ثم رجعت ودخلت السودان عبر كيروا.

- في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، دخلت قوة مشتركة من القوات المسلحة السودانية وجبهة ضفة النيل الغربية قوامها حوالي ٢٠٠ فرد أوغندا واحتلت نقطة شرطة أورابا وأقامت حاجزا على الطريق عند مركز الهجرة السابق في أورابا لمدة ثلاثة أيام. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض هذه القوات تقيم الحاجز على الطريق، كانت قوات أخرى تقطع جذوع الأشجار لتغطية خنادقها عند كايا. وقد هاجمتها فيما بعد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وأرغمتها على الارتداد الى كايا في السودان.

وقد اقترن بهذا النوع من الاستفزاز التي تقوم به القوات المسلحة السودانية المتمركزة في مختلف النقاط على طول الحدود الأوغندية السودانية، قصف عشوائي قامت به القوات المسلحة السودانية ضد أراضي أوغندا مرات عديدة.

فمثلا فيما بين ٩ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ أسقطت القوات الجوية السودانية المتمركزة في كايا أكثر من مائة قنبلة على أبرشيتي اييبي وأورابا في مقاطعة كوبوكو الفرعية بمنطقة أروا. وقد قتلت هذه القنابل خمسة مدنيين وجرحت ١٥ شخصا آخرين. وعلاوة على ذلك فطوال ثلاثة أيام متواصلة فيما بين ٨ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قصفت القوات

المسلحة السودانية المتمركزة في كايا الأراضي الأوغندية الواقعة بين كيري وأورابا في شمال غربي أوغندا من الساعة ٦/٣٠ الى الساعة ١٢/٠٠ ظهرا.

محاولات السودان تعطيل الجهود الدولية المبذولة لإغاثة اللاجئين السودانيين

فضلا عن الأنشطة والأعمال الوحشية التي يمارسها "جيش المقاومة الرباني" في حق السكان المدنيين في شمالي أوغندا فإن السودان يستخدم كذلك جيش المقاومة الرباني/قوات ضفة النيل الغربية لتعطيل الجهود الدولية الرامية لمساعدة السكان المشردين الذين لا يزالون في السودان وأولئك الموجودين في مخيمات اللاجئين في الشمال وفي الشمال الغربي في أوغندا. ولقد تجلى ذلك في زرع الألغام بصورة عشوائية في الطرق الرئيسية التي تعبر شمالي أوغندا وتؤدي الى أماكن السكان المشردين في لوبون، وموغالي، وكيروا، وغيرها، وفي الهجمات التي شنها جيش المقاومة الرباني/قوات ضفة النيل الغربية على مخيمات اللاجئين في شمالي المنطقة. ووقعت الحوادث الأخيرة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ حينما قامت مجموعة مكونة من حوالي ٢٠٠ متمرد من المتمردين التابعين لجيش المقاومة الرباني، الذين كانوا قد عبروا من قبل من قاعدتهم في آرو، بالاعتداء على مخيمي أغاغو وأشولي بي للاجئين السودانيين الواقعين في مقاطعة كتغوم، فقتل من جراء الاعتداء نحو ١٠٨ لاجئين وأصيب ما يربو على ٣٠ لاجئا بجروح، كما التهمت النيران منازل بأكملها.

الجوانب الأخلاقية لزعزعة الاستقرار

إن العملاء الذين يستخدمهم السودان لزعزعة الاستقرار لا يلتزمون بأية مبادئ أخلاقية متعارف عليها. فإذا كان أولئك العملاء يستهدفون جيش الحكومة، الذي يعدونه عدوا لهم، فإن ذلك يفسر على أن جيش الحكومة هو هدف مشروع، غير أنهم يواصلون ارتكاب الجرائم في حق السكان المحليين المدنيين كما هو عليه الحال الآن. فجيش المقاومة الرباني، بوصفه وسيلة من الوسائل التي يستخدمها السودان ضمن استراتيجيته الرامية الى زعزعة الاستقرار/العدوان، يزرع الألغام الأرضية عشوائيا في الدروب المؤدية الى القرى، ومجمعات المدارس، ومراكز المياه (الآبار)، والحدائق، وعند مداخل المراكز الطبية، الأمر الذي يتسبب في تشويه غير المحاربين ومن بينهم الأطفال. وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية عملت دوما على تعقب أولئك اللصوص كلما توغلوا داخل أوغندا انطلاقا من قواعدهم في السودان، وقد تمكنت في هذه العملية من القبض على بعض أسرى الحرب، والاستيلاء على أسلحة، وبزات عسكرية خاصة بالقوات المسلحة السودانية، وأسرت بعض المخطوفين الذين كانوا يخضعون للتدريب رغما عنهم. وهذه الأمور كلها متاحة كأدلة لإثبات قيام السودان بمساعدة أولئك اللصوص المسلحين لتنفيذ مخططه الكبير في زعزعة الاستقرار في أوغندا. والمتمردون المنتمون الى جيش المقاومة الرباني وقوات ضفة النيل الغربية على السواء، الذين استسلموا لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية وللسلطات المدنية وأولئك الذين أسرتهم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية أثناء العمليات، يؤكدون أن قاعدتهم الخلفية هي السودان حيث توجد لهم مخيمات للتدريب، وهم يؤكدون كذلك أن السودان هو المصدر الذي يزودهم بكافة لوازمهم الحربية، أي الأسلحة والألغام والزي الرسمي وما الى ذلك. والأسلحة واللوازم الحربية الأخرى، مثل الزي الرسمي، التي استولي عليها من متمردي قوات ضفة النيل الغربية/جيش المقاومة الرباني تثبت تورط السودان كسند لأولئك اللصوص.

فريق الرصد السوداني في أوغندا

لدى السودان شعور بالارتياب واتهم أوغندا في عدة مناسبات ليس بتسليح جيش التحرير الشعبي السوداني ودعمه فحسب، بل أيضا بأن أوغندا قد أتاحت استخدام أراضيها كطريق لتزويد قوات جيش التحرير الشعبي السوداني بالإمدادات. وأوغندا قد أنكرت بصورة مستمرة وقاطعة هذا الادعاء الكاذب الذي يلصق بها.

وبغية وضع حد لمثل هذه الادعاءات، اقترح فخامة الرئيس موسوفيني أن تحضر حكومة السودان فريق رصد سودانيا وتمركزه على الجانب الأوغندي من حدودنا المشتركة لكي يقوم برصد دعم أوغندا المزعوم لجيش التحرير الشعبي السوداني، والطريق المؤدية الى قوات هذا الجيش، والتحقق منهما.

وقد تم إيفاد الفريق وتمركز في مواقعه في عام ١٩٩٠. وقرر أعضاء الفريق أولا أن يرابطوا على كافة الجسور الرئيسية عبر النيل وهذا ما فعلوه، ثم قالوا، فيما بعد، إنهم لم يعودوا يريدون البقاء على الجسور باستثناء الجسور الموجودة في مويو وآروا غولو. وأعضاء الفريق لديهم مكاتب اتصال دائمة في هذه المدن. وطيلة كل السنوات التي بقي فيها أعضاء الفريق في أوغندا، بوصفهم مراقبين سودانيين، لم يقدموا ولو حتى حالة واحدة حددت على أنها تنطوي على إدخال أسلحة إلى السودان من أوغندا ولم يثبتوا قط الدعم المزعوم لجيش التحرير الشعبي السوداني.

وانتهى الأمر بطرد فريق الرصد السوداني من أوغندا حينما بدأ أعضاؤه نقل معلومات لزعزعة الاستقرار في أوغندا.

وقد ضحت أوغندا بالكثير من الجهد لتبديد مخاوف السودان، ولكن النظام لا يزال مصرا على أن أوغندا تدعم جيش التحرير الشعبي السوداني. غير أن النظام ليس لديه أي دليل على ضلوع أوغندا في أنشطة جيش التحرير الشعبي السوداني، باستثناء صناديق ذخائر قديمة جلبها إلى داخل السودان جنوب جيش التحرير الوطني الأوغندي الذين فروا في عام ١٩٨٦ ولا يزالون يحملونها.

وفيما يتعلق بأوغندا، وبما تؤكده باصرار، فإنها تعتبر النزاع السوداني مسألة داخلية يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٥، وأنه ينبغي للشعب السوداني حلها بنفسه. وأوغندا لا شأن لها بالنزاع الداخلي ولا ينبغي للحكومة السودانية أن تجرها إليه. وأوغندا ترفض، وتنبذ، الادعاءات السودانية وتنكر بصورة قاطعة أي تدخل من جانبها في الشؤون الداخلية السودانية.

وفي الوقت نفسه فإن أوغندا تواصل تحمل العبء الأكبر من مشكلة اللاجئين السودانيين، الذين يفر العديد منهم إلى شمالي وشمال غربي أوغندا من جراء المنازعات التي يشهدها السودان منذ عام ١٩٦١. وفي أوغندا، يوجد في أي وقت حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ من اللاجئين السودانيين ينتشرون في المخيمات في شمالي أوغندا.

السبيل لتحسين العلاقات مع السودان وتطبيعها

من الثابت أن النظام السوداني قد دأب على التنكر لجهود الوساطة التي تبذلها بلدان صديقة، مثل الجماهيرية العربية الليبية وملاوي، وهو ما يشكل تناقضا صارخا مع براعته المعروفة في مجال العلاقات العامة. ومن المفيد بمكان أن يشار إلى أنه بينما كنا مجتمعين مع السودانيين لاجراء محادثات السلام كانت السفارة السودانية في كمبالا منشغلة في تجنيد جزء من شبابها وتمويلهم بغية بدء حركة تمرد أخرى في وسط أوغندا. ولذلك فإن أوغندا تعتبر أن ما يدعيه السودان من شعور بالاحباط في بحثه عن حل سلمي للنزاع الاقليمي هو ادعاء ينم عن النفاق والخبث الشديدين.

وعلى الرغم مما هو مذكور أعلاه فإن أوغندا قامت بشكل متواصل بإبلاغ السودان، عن طريق الوسطاء، بأنه لن يكون ممكنا إعادة إقامة علاقات دبلوماسية حقيقية وأواصر طبيعية إلا إذا نبذ السودان سياسته الخارجية المثيرة للنزاعات واستجاب للمطالب المعقولة التالية:

١ - حل مجموعات المتمردين المرابطين في السودان وتجريدها من السلاح.

٢ - احتجاز المتمردين في مكان يمكن مراقبته والتحقق منه.

٣ - احتجاز قادة المتمردين الموجودين في السودان أو ترحيلهم إلى بلد لجوء آخر إذا لم يكن ممكنا احتجازهم أو إعادتهم إلى أوغندا.

الاستنتاج

إن أوغندا، كما سبق أن أعلن لا تزال مستعدة لإعادة إقامة صلات طبيعية مع السودان شريطة أن تبدي حكومة الخرطوم التزاما واضحا وصريحا بالحفاظ على حسن العلاقات من خلال تلبيتها، بدون تحفظات، للمطالب الثلاثة التي تقدمت بها أوغندا والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب.

- - - - -